

## كشاف القناع عن متن الإقناع

وإن أقاما ( أي المحيل والمحال عليه ) بينة ( بحريته ) لم تسمع ( بينتهما ) لأنهما كذاها بدخولهما في التبائع .

وإن أقام العبد بينه بحريته قبلت ( البينة لعدم ما يمنعها ) وبطلت الحوالة ( لأنه بطلان البيع ظهر أن لا ثمن على المشتري .

والحوالة فرع على سلامة الثمن .

( وإن صدقهما ) أي البائع والمشتري ( المحتال ) على حرية العبد ( وادعى أن الحوالة بغير ثمن العبد ) الذي اتفقوا على حريته ( ف ) القول ( قوله مع يمينه ) لأنه يدعي سلامة العقد .

وهي الأصل .

( إذا لم يكن لهما ) أي للبائع والمشتري ( بينة ) بأن الحوالة بثمن العبد .

فإن كانت عمل بها ( وإن اتفق المحيل والمحال على حريته ) أي العبد ( وكذبهما المحتال عليه لم يقبل قولهما عليه في حرية العبد ) لأنه إقرار على غيرهما .

( وتبطل الحوالة ) لاعتراف المحيل والمحال ببطلانها .

( والمحال عليه يعترف للمحتال بدين لا يصدقه ) المحتال ( فيه ) .

فلا يؤخذ منه شيئا وإن اعترف المحتال والمحال عليه بحرية العبد عتق ( العبد ) لإقرار من هو في يده بحريته وبطلت الحوالة بالنسبة إليهما ( مؤاخذة لهما بحكم إقرارهما .

( ولم يكن للمحتال الرجوع على المحيل لأنه معترف ببراءته ) بدخوله معه في الحوالة .

( وإن فسخ البيع ) وقد أحال المشتري البائع بالثمن أو أحال البائع عليه به ( بعيب أو تدليس ونحوه أو ( إقالة أو خيار أو انفسخ النكاح ) بعد الحوالة بالصادق بما يسقطه أو ينصفه ( ونحوه ) أي أو انفسخ نحو النكاح كإجارة بعد الحوالة بأجرتها ( بعد قبض المحتال مال الحوالة لم تبطل ) الحوالة لأن عقد البيع لم يرتفع من أصله فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة لانتفاء المبطل .

( وللمشتري الرجوع على البائع في مسألتي حوالته ) للبائع ( والحوالة عليه ) من البائع .

لأنه لما رد المعوض استحق الرجوع بالعوض .

والرجوع في عينه متعذر للزوم الحوالة فوجب في بدله .

وإذا لزم البديل وجب على البائع لأنه هو الذي انتفع بمبدله .

و ( لا ) رجوع للمشتري .

( على من كان عليه الدين في المسألة الأولى ) وهو الذي أحال المشتري عليه البائع .  
( ولا ) رجوع للمشتري أيضا ( على من أحيل ) أي أحاله البائع ( عليه في ) المسألة ( الثانية ) لصحة الحوالة وعدم بطلانها لما تقدم .

( وإن كان الفسخ ) للبيع على أي وجه من تقايل أو عيب أو خيار ونحوه .  
( قبل القبض ) أي قبض المحتال مال الحوالة ( لم تبطل الحوالة أيضا ) لأن الحق انتقل عن المحيل فلم يعد إليه .

و ثبت للمحتال فلم يزل عنه ولأن الحوالة بمنزلة القبض فكأن المحيل أقبض المحتال دينه